من دولة الإكراه إلى الديمقراطية

قراءة في الوهم الديمقراطي

نحو نقد الوعي السياسي الاسطوري

الحلقة السادسة

د. عماد فوزي شعيبي

صحيفة امريكية : الامم المتحدة تهدر 400 مليون دولار سنوياً بسبب سوء الادارة

النظام الديمقراطي يمتلك آليات مراقبة لتقليص الفساد في المجتمع .. وليس الخلاص منه

أعلم أن الكاتب إنما يتجه صوب المغامرة اليوم عندما يُدافع عن الدولة في زمن أصبحت هويته تتمثّل في القليل من الدولة! والكثير من الانفتاح الاقتصادي الذي يرى نظامه السياسي في الديمقراطية. والمغامرة تنعقد مجازفة إذا ارتبط الأمر بوعي الدولة والتحذير من الديمقراطية، إذ أن قرّاء أنصاف الصفحات وأنصاف العناوين، وكذلك الناس العاديين المتعطّشين إلى الحريات، والإيديولوجيين إلى درجة التديّن، سوف يجدون أنفسهم في مواجهة زلزال، سينبرون للحكم عليه سلباً من دون تكليف أنفسهم عناء مواجهة الحقيقة الواقعية، ذلك أن كل حقيقة جديدة لن تجد إلاّ معارضيها. ولذلك ننصح أولئك بقذف هذا الكتاب جانباً والاكتفاء بنقده... كالعادة. إن عقلنا السياسي والثقافي السائد منذ قرن تقريباً لا يستطيع أن يقبل لغة التفكيك التي تقوم على تفكيك المشاريع البديلة، لأن الشك يذهب باليقين، والأفكار الكبرى والمشاريع السياسية والفكرية الجذرية تحتاج دائماً إلى أكبر قدر من القناعة والإيمان، وأقل قدر من التفكير والشك، لأنها تحمل سمة التعبئة، وهذا ضروري بطبيعة الأحوال، لكنه ليس معرفياً. إن وظيفة المعرفي الشكّ، الشكّ الذي يبحث عن الأقصى في المعرفة، وليس الشك بالمعنى الوسواسي أو لمجرد الانتقاد بطرقة خالف تُعرف. ومن هنا تأتي ضرورة تفكيك مشاريعنا التي نطرح منذ زمن، كي نصل بها إلى وعي واقعي مُطابق للواقع وأكثر عمقاً. وليس من الضروري أن يكرر المرء منا (لنيل شهادة حسن قراءة من الآخر! أو حسن سلوك)، أنه مع الديمقراطية أو ضد الفساد أو يدعم المجتمع المدني. ذلك أن المعرفيّ لا يحتاج إلى أكثر من أن يُقدّم نفسه كما هو، صادماً للوعي السائد.

ولسنا بحاجة للتأكيد مجدداً على أن المعرفة لا توضع بين ثنائية (إمّا...أو) المانوية التعبوية اللاديمقراطية، فقد يكون المرء أكثر ديمقراطية عندما ينتقد الديمقراطية!!؟

فالقول بالديمقراطية عبر أكثر من خمسين عاماً قد انتهى إلى ما نعرف اليوم؟ إذاً، المطلوب اليوم ليس أن نبيع شعارات لمجرد أنها نقية. المطلوب أن نعرف إيجابيات مشاريعنا وسلبيّاتها، نعرف الإيجابيات كي نُدعّمها ونعرف السلبيات لنتجاوزها ونؤهل القدوم على أرضيّة سليمة. خلال خمسين سنة كان الفكر العربي يُركّز على الإيجابيات إلى درجة الأسطورة. وقد غيّب السلبيات أو غُيّبت عنه، في موضوع الديمقراطية، قصداً أو بحسن نيّة. والكتاب الذي بين أيدينا يدّعي أنه انتقل إلى الضفة الأخرى من النقد، أي إلى تسجيل سلبيات أسطورة الديموقراطية؛ النقد الذي هو بناء على البناء وليس لعناً لكل شيء. نحن ننظر في السلبيات، لأننا نرفض الوسائد الفكرية المُريحة للرؤوس كما كل الإيديولوجيات. وظيفتنا أن نستفزّ الراحة في الرؤوس ونبعث القلق لأن الاسترخاء يُولّد الاسترخاء، والوسادة تذهب بك إلى النوم. إن مشروعية بحثنا أنه لا يحمل صفة التسييس ولا صفة التعبئة، فلسنا بصدد مشروع فكريّ سياسيّ تعبوي، ولسنا نطالب بالتصفيق لنا وبالآخرين لزعامتنا الفكرية؛ لأننا نُدرك أن المعرفي، لأنه غير ايديولوجي بمعنى الوهم التكامل، ليس شعبياً ـ ولن يكون.

نحن أكثر ما نتمناه أن نجد قارئا! يقبل بتحريك مستنقع الساكن من المعرفة والإيديولوجيات والمسلمات، ذلك أن أفضل مشروع فكري هو عتبة على طريق المعرفة

أوهام الديمقراطية التمثيلية

إن الغلو في تاليه فكرة الديمقراطية التمثيلية،وقيمتها من حيث إمكانية حضور الأكثرية فيها، يحمل ضرباً من الوهم الإضافي، فالممثلون يحملون ضمناً صفة لا ديمقراطية لأنهم أقرب إلى طبقة أوليغارشية، وهم أقليون بالضرورة، ذلك أن ضرباً من الاستقلال والانعزال أيضاً عن الناخبين سرعان ما يحدث لحظة وصول الناخب إلى سدة الموقع النيابي، وهم لا يعاودون الاتصال مرة أخرى بناخبيهم إلا عندما يقترب موعد التجديد،الأمر الذي يطرح علينا سؤالاً في غاية الأهمية وهو:هل الديمقراطية حكم للأكثرية أم أنها حكم للأقلية النيابية التمثيلية تحت وهم الأكثرية؟ ثم كيف يمكن أن تتحدد هذه الأكثرية في بعض المجتمعات العربية التي تضم موزاييكاً طائفياً وإثنياً وعشائرياً ودينياً؟ أي هل ستتحدد هذه الأكثرية على أرضية الأكثرية المجتمعية؟ أم على أرضية الأكثرية الوطنية؟ ومن الذي يضمن ألا تتحول الأكثرية المجتمعية بصنوفها الموزاييكية إلى أكثرية سياسية؟ بل متى يمكن أن يتحول المرء من انتمائه ما قبل الوطني إلى انتماء وطني حقيقي؟ إن كل تلك الأسئلة تقف عاجزة عن أن تحدد وبدقة، التمايز المطلوب بين ما هو وطني واجتماعي من مراحل ما قبل الدولة بالمنظار الحديث.

وكل ما سبق يجعلنا نضع تساؤلاً عما إذا كانت الديمقراطية حكماً فعلياً للأكثرية أم أنها ضمان للأقلية. ذلك أن الأكثرية -MEJORITY هي الراشد والأقلية -MINORITY هي القاصر، والقاصر هو الأولى بالرعاية.

فالديمقراطية هي النظام الذي تعترف فيه الأكثرية بحقوق الأقليات، على اعتبار أن ما هو أقليّ اليوم، قد يتحول إلى أكثري غداً، على أنْ ندرك إدراكاً دقيقاً بأن المقصود هنا بالأقليّ والأكثريّ ما هو بالمعنى السياسي الوطني للكلمة، وعلى اعتبار أن حامل الديمقراطية الموازي للدولة هو الحامل القومي وكلاهما أي الديمقراطية والقومية مسؤول، عن المواطن.

ومن هنا فإن الوعي الديمقراطي يجب ألا يقوم إلا على الارتباط المتبادل، بين الوحدة التي يجسدها النظام التمثيلي البرلماني، وبين التنوع السياسي.وهنا بالضبط يجب التأكيد على أن الديمقراطية هي ذلك الاعتراف، ليس فقط بالحقوق السياسية، إنما هي اعتراف بحق الإنسان كفرد، بالانتماء الكينوني والثقافي، وهذا ما لا يمكن ضمانه في المجتمعات العربية ما لم تُضمن سلفاً آفاق المواطنية التي تميز بين الانتماء إلى الوطن كانتماء أولي وبين بقية الانتماءات الأخرى، وبحيث لا يتم تغليب الأخيرة على الأولى. الأمر الذي يضمن حق الإنسان في التعبيرات المختلفة عن انتماءاته الكينونية من دون أن يتعارض ذلك مع الانتماء الوطني والسياسي ومن دون أن يحدث ذلك الاختلاط، الذي كثيراً ما يحدث في فترات الجزر السياسي. وهنا يكون احترام الأقليات يتضمن إلى حد كبير إلغاء فكرة الأكثرية ذاتها، وهذا كله يتطلب شقين هما الثقافة الديمقراطية، والتركيبة المؤسساتية، في الوقت الذي تتحدد فيه الثقافة الديمقراطية بذلك الجهد المبذول للجمع سابق الذكر بين الوحدة والتنوع.

ولا ضامن لحقوق الأقليات إلا في إطار القانون، إذ أن فكرة الديمقراطية لا تنفصل أبداً عن منطق الحقوق، مما يحيلنا بدوره إلى الثالوث المقدس!للوصول إلى الديمقراطية من دولة ـ الإكراه إلى دولة القانون إلى دولة المؤسسات. فالديمقراطية ليست صفة تمثيلية للحكام فقط، إنما هي ذلك التكامل بين أبعادها الثلاثة: «احترام الحقوق الأساسية، المواطنية، الصفة التمثيلية. فالارتباط المتبادل بينها هو الذي يكوّن الديمقراطية».

المجمع والفسيفساء

وطالما أن مخاطر الاختلاط بين الأكثروية السياسية وتلك الاجتماعية، قائمة إلى حدٍ كبير في المجتمعات الفسيفسائية (الموزاييكية) وفي عموم المجتمعات العربية التي لم ينضج فيها الحراك السياسي ليتموضع في قمة الهرم، فإن الدعوات الديموقراطية لا يجب أن تقفز فوق حقيقة أن المواطنية شرط مسبق قبل الولوج في المستوى الديموقراطي؛على أن ندرك أن «المواطنية تستدعي الوحدة الاجتماعية المتكاملة، كما تستدعي الوعي بالانتماء لا إلى مجرّد مدينة أو دولة قومية»، إنما بالوعي ماقبل القومي أيضاً باعتباره جزءاً من الهوية العامة للفرد والجماعات، على أن يتم وضع كل انتماء في فاعليته.

الأوهام المتعلّقة بالديمقراطية والفساد :
ضرورة الفساد : مدخل إلى بنية السياسة والفساد

في سياق أسطرة دور الديمقراطية، ومع تنامي صعود الدولة العربية الحديثة، ومع الحضور الدائم للوعي الأخلاقي الذي رافق جميع الإيديولوجيات السياسية، وهو وعي يستمد جذوره من اللاوعي الجمعي التاريخي المُعمّر دينياً، والذي انتهى إلى ضرب من وجدانية سياسية ناقدة، فإن ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي والإداري التي استفحلت في بنى الدولة العربية المختلفة، قد استدعت نقيضها في تداعٍ لاواعٍ عبر الأخلاق الدينية، ممثلة بالتيارات السياسية الدينية تارة، وبالمحتوى الديني تارة أخرى في محاولة لإيجاد تخريجة (أرضية) لمشكلة مستفحلة تمس الحقوق وتطول الأخلاق وتهدد مستقبل الأجيال، وفي هذا بدا ذلك الاستدعاء بمثابة ما يسمّيه فرويد التّثبّت الليبّدي، في محاولة هي بمثابة حلاوة الروح عندما تجد الجموع البشرية أن حاضرها ومستقبلها في خطر!

لكن البارز هنا أن صفة القداسة الأخلاقية التي تحفل بها الإيديولوجية الدينية قد انسحبت بدورها على الديمقراطية، فصورت المسألة، لدى العديد من المثقفين وكأن الخلاص الدنيوي (الأرضي) ممثلاً بالديمقراطية هو البديل عن خلاص متعالٍ تحمله الإيديولوجيات الدينية.

وفي الحقيقة أن هذا ليس أكثر من وهم إضافي يُضاف إلى مجموعة الأوهام المفرطة عن الدور السحري للديمقراطية.

صحيح أننا لا نُنكر ـ سلفا ـ أن في النظام الديمقراطي من آليات المراقبة والمحاسبة، ما يكفي لجعل واقع الفاسد أقل فساداً وأكثر قدرة على السيطرة مما هو الحال في بقية الأنظمة السياسية، إلاّ أن هذا لا يبرر إضفاء القدرات (الخلاصية)! للديمقراطية، في هذا الموطن.

ومن هنا تأتي مشروعية دراسة الفساد في واقعه كضرورة بالمعنى الفلسفي، أي دراسة الضرورَة بما هي جملة الأسباب التي دعت، وكانت قد حتّمت، ظهور الفساد وتناميه.

وبهذا ومن خلال وعي الضرورة يمكن تجاوزها، أو على الأقل البدء في خلق مجتمع سياسي واقتصادي وإداريّ مضاد، الأمر الذي يجعل دراسة ضرورة الفساد بمثابة دراسة (تفكيكية) مهمتها رسم خارطة للوقائع السائدة ووصفها.

لكننا لن ندّعي أننا سنقدم نظرية في الفساد، بقدر ما لن ندّعي أننا سنقدم وصفة سحرية مضادة للقضاء عليه، وإذا ما بدت دراستنا (الباردة) في بعض المواضع وضعيّة أو تسعى إلى إيجاد الحلول ؛فإن سبب ذلك هو الطبيعة الخاصة للموضوع، إضافة إلى عدم قدرة المحلل،مهما أراد الابتعاد عن ولوج حقل الوعظ، على أن يكون كذلك. ويبقى أن هدف البحث هنا هو: رسم الخريطة! وعلى كل صاحب اختصاص أن يأخذ منها وضعيته التي يلزمه بها دوره الذي اختار في الحياة. إن أول موقف يواجهنا هنا أننا نميل ـ فعلاً ـ إلى الاتفاق مع الطروحات الخجولة وقليلة الظهور، والتي ترى ضرورة ألاّ يُترك أمر مواجهة الفساد للوعّاظ (الوجدانيين)، ولتناولات الصالونات الفكرية، لكننا وبنفس القوة لا نميل ـ سلفاً ـ إلى حصر الظاهرة بالبعد الاقتصادي من خلال الدعوة إلى اقتصاد سياسي للرشوة، كما أننا لا نميل إلى اعتماد النزعة التبريرية للفساد، والمُغرقة في براغماتيتها، باعتباره أهون الشرور، كما يرى هانتينغتون، مع أن فيها من الواقعية السياسية ما يجعل المرء، إذا أراد الموضوعية فعلاً، أن ينظر إليها بعين الاعتبار، أو أن يعتبرها مادة تفسير على الأقل.

ويجب أن نؤكد أن تشخيص أسباب الفساد لا يخضع لقانون وضعي، كما لا يلتزم بعلاقة خطية liner تقضي بأن تكون مقدمات بعينها ـ وبالضرورة ـ تسير، بكل حالة سياسية، نحو الفساد.فعلاقات الاقتضاء المنطقي، لا تصلح في هذا الحقل، وعلاقات الارتباط الطردي أو العكسي باعتبارها علاقات خطية لا يمكن استخدامها هنا من دون أن يكون في ذلك عسف شديد بالواقع!: فأن نقول أنه كلما انخفضت درجة المشاركة السياسية تزايدت احتمالات ظهور الفساد وحدّته فإن الأمر يكون أقرب إلى مقاربة مُقارنة، ولكن لو ألغينا مفردة الاحتمالات لكان الأمر قانوناً خطياً غير مقبول؛ لأن الدول التوتاليتارية والثورية! تزيد المشاركة السياسية عبر التعبئة وهي من أكثر الدول فساداً. ومن الخطية الساذجة القول «إن بيئة النظام السياسي يمكن أن تكون ذات علاقة طردية أو عكسية بالفساد السياسي، إذ أن بيئة معينة يمكن أن تساعد على ظهور الفساد وبيئة أخرى يمكن أن تقلل من ظهوره».

ويبدو الاضطراب واضحاً في أغلب الدراسات التي تتناول الفساد وأسبابه، إذ أن نفس الدراسات تذهب إلى رسم قانون خطي ثم تعود لتؤكد على أن مفهوم الفساد مفهوم مركب ينطوي على أكثر من بعد واحد، وأن العلاقة الارتباطية بين الأبعاد الاجتماعية والفساد قد لا تصدق في بعض الحالات؛ بمعنى أنه ليس من الضروري أن ينشأ كل نمط للفساد من عدم المساواة أو العدالة. كما أنه ليس من الضروري أن يؤدي غياب التفاوت الطبقي الحاد بين الأفراد إلى إلغاء الفساد، حيث يصعب وضع نظرية عامة في هذا الشأن. وهنا تغدو رصانة الموقف تستدعي القول: بأن الواقع يثبت وجود شبه اتجاه في حالات متكررة إلى تزامل الظاهرتين معاً أي عدم العدالة بكل صفوفها والفساد، لكن هذا لا يعني أن وجود العدالة الاجتماعية يلغي الفساد، ولكنه قد يحدّ منه؛ الأمر الذي يجعلنا نؤكد غير مرة أن وظيفة البحث هنا: إنما هي إعطاء صورة ما، تستدعي عدم الربط بشكل خطي بين بنية وأخرى؛ أي أن البعد الوظيفي البنيوي يطرح نفسه علينا منهجياً لاعتبار الفساد بنية والديمقراطية بنية أخرى، ونماذج الدول بنى أيضاً، بحيث أن التقاطع بين هذه البنى لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاء حقيقة الاستقلالية النسبية لهذه البنى برغم أنها تعيش واقع الاعتماد المتبادل.

والفهم البنيوي، سابق الذكر،سيفسح في المجال أمام قراءة ظاهرة الفساد من خلال ضروراتها البنيوية واعتماداتها المتبادلة، وليس من خلال قوانين خطية واقتضائية مثل القول «بأن الفساد السياسي يكون أقل في الدول التي يرتفع فيها معدل الاستقطاب الطبقي».

البنى الفاسدة أو ضرورة الفساد

تؤكد جميع الدراسات أن الفساد ظاهرة عالمية، ويذهب سياسي واقعي إلى اعتباره ظاهرة بشرية مرتبطة بالمصالح وهو كالشر،من غير الممكن مكافحته إنما يمكن منع ضرره عبر القانون.

وتقول دراسة أن ظاهرة الفساد قد عُرفت منذ أن عرف الإنسان المجتمع السياسي المنظم،حيث ظهر في بابل القديمة وفي روما وفي الحضارة الهندية في القرن الثالث قبل الميلاد، وفي العصور الوسطى في أوروبا وفي مناطق مختلفة اليوم في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وتركيا والمكسيك ودول العالم الثالث. حتى أننا نستطيع القول أن الفساد قيمة (ملحقة) بأي نظام سياسي، فمع السلطة السياسية ثمة تسلط،ومع كل تسلط ثمة فساد.

لقد بيّن تقرير نشرته إحدى الصحف الأمريكية في آب (أغسطس) عام 1993أن الأمم المتحدة تهدر نحو 400مليون دولار سنوياً بسبب الفساد والتبذير وسوء الإدارة، ووصل في عام واحد عدد المتهمين بالفساد وفي فرنسا إلى 100 فاسد وفي إيطاليا 3256 بينهم 1936 مدير مؤسسة و1073 مديراً محلياً، و247 برلمانياً منهم وزراء ورؤساء حكومات سابقون، فيما ارتكبت في روسيا 900 ألف جريمة فساد في عام واحد هو 1993 واعتقل بسببها 482 مسؤولاً حكومياً منهم نائب وزير التجارة الخارجية، وشهدت فرنسا صراعاً انتخابياً حاداً حول الفساد في الدورة الانتخابية لعام 1993، حتى أن الرئيس فرانسوا ميتران قد اضطر إلى القول، في معرض دفاعه عن فساد حزبه: إن 28نائباً 36من الاشتراكيين وحلفائهم قد اتهموا بالتورط في فضائح فساد، بينما بلغ عدد المتهمين من أحزاب اليمين 30 نائباً أي بفارق نائبين لصالح الحزب الاشتراكي! وربما لن تكون فضائح الفساد الدم الملوث في ألمانيا ولا الفضائح المالية التي أحاطت برئيس وزراء اليابان الأسبق هي الأخيرة.

رشاوى وفساد في الانتخابات الامريكية

وفقاً لتقرير وزارة التجارة الأمريكية في نهاية عام 1994، فإن الشركات الأمريكية قدمت كرشاوى عبر قومية في عام واحد ما يقارب 11 بليون دولار في التعاقدات الدولية وتريليون دولار في سوق المشتريات السنوي في البلدان النامية، وارتفع عدد المقالات التي تشير إلى الفساد الرسمي لأربعة أضعاف بين العامين 1984 ـ 1995، في وقت تنافست فيه قصص الفساد لتحتل موقعاً إلى جانب التحقيقات الفيدرالية بشأن الرشوة في شركة (.(B.M-I في الأرجنتين وأزمة اليابان في ابتزاز أموال المدخرات والقروض، وردود الأفعال العنيفة حول شقيق الرئيس المكسيكي السابق كارلوس دي جورتاي في عمليات غسيل مفاسد السلب والنهب والاتهامات في قضايا (وايت ووتر) و(ترافلجيت) بشأن الفساد الحالي الضخم في الحملة الانتخابية الأمريكية لعام 1996. ومع انتشار التحريات والتحقيقات إلى بلجيكا وفرنسا وألمانيا والبلدان الاسكندينافية وإسبانيا وسويسرا، كان يقف في السجون الكثير من رؤساء الوزارات الأوروبية وأعضاء مجالس الوزراء، والبرلمانيين والقيادات الحزبية ورؤساء النقابات وسكرتير عام سابق بحلف الناتو، وواجه اثنان من الرؤساء السابقين في كوريا الجنوبية تهماً تتعلق بالفساد.

وأشار تقرير نشرته (الفاينشال تايمز) في أيار (مايو) عام 1993، ووضعه أحد مؤسسي (التحالف الدولي ضد الفساد) الذي تأسس في برلين وضم سبعين شخصية من المتخصصين أن الضرر الذي يلحق باقتصاديات العالم الثالث من جراء الفساد، لا يقتصر على خسارة هذه الدول مورداً من موارد العملات الأجنبية النادرة، بل تكون مشاريع ذات قيمة في هذه الدول قد حرمت من هذه الموارد. وقد تعمقت ظاهرة الفساد حيث جرت العادة على تقديم 5٪ من200 ألف دولار لأي مسؤول تقل مكانته عن الرأس الأعلى في الإدارة المعنية، وإذا قدمت الشركة 5٪ من مليون دولار فبوسعها الاطمئنان إلى أنها قد حصلت على دعم مدير عام، وإذا قدم مبلغ 5٪ من عشرين مليون دولار فيمكن اكتساب وزير، أما مبلغ 5٪ من 200 مليون دولار فهذا يعني شراء رأس السلطة.

وفقاً لتقرير وزارة التجارة الأمريكية في نهاية عام 1994، فإن الشركات الأمريكية قدمت كرشاوى عبر قومية في عام واحد ما يقارب 11 بليون دولار في التعاقدات الدولية وتريليون دولار في سوق المشتريات السنوي في البلدان النامية

نيرون حارق روما (الزمان)

استاذ نقد العلم(الإبيستمولوجية) وعلم الاجتماع السياسي في كلية الآداب بجامعة دمشق